

الجزور التاريخفة للفر السفاسف الإسلامف

محمء العلاف
باحء ءونسف



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

رفعت ثورات الربيع العربي في كل من مصر وتونس الشعار ذاته: (خبز وحرية وكرامة وطنية)، مما أوحى بأنّ الأزمة التي عصفت بنظامي مبارك وبن علي كانت أزمة اجتماعية وسياسية، ولم تطرح فيها على الإطلاق قضية الهوية، بل إنّ حاملي هاجس الهوية لم يكونوا في الصفوف الأولى حين انطلقت شرارة الثورة.

ومن المفارقات أنّ الدكتور المنصف المرزوقي كان الأعلى صوتاً والأكثر راديكالية في التنديد بالدكتاتورية، ومع ذلك لم يحصل حزبه إلّا على ثلث ما حصلت عليه حركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي التونسي. أمّا في مصر فإنّ رمز المعارضة المدنية الأستاذ أيمن نور لم يستطع الصمود أمام السيل الجارف للقوى الإسلامية ممثلة في حزبي الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، والنور السلفي في انتخابات مجلس النواب المصري.

هذه المفارقة تحتاج إلى أكثر من وقفة وتطرح أكثر من سؤال.

هل أراد الناخبون في البلدين مكافأة من دفعوا أكثر من غيرهم ضريبة التعذيب والتشريد والتنكيل والقتل؟ أم أثروا رفع شعار "الإسلام هو الحل"؟ أم أنّ درجات الفساد القسوى جعلتهم يعتقدون أنّ أقرب الناس إلى الدين أبعدهم عن مغريات السلطة؟

الانتخابات قفزت بالإسلاميين إلى سدة الحكم، في سيناريو غير متوقع فاجأ هؤلاء قبل غيرهم، فلا كانوا جاهزين لممارسة السلطة ولا كان ضمن أكثر حساباتهم تفاؤلاً تهاوي أنظمة الاستبداد بهذه السرعة وفي هذا التوقيت.

وبعد شيء من التردد قرّر الإسلاميون في تونس خوض انتخابات المجلس التأسيسي وتعهّدوا بعدم الحكم منفردين، أمّا في مصر فإنّ حزب الحرية والعدالة تعهّد بعد فوزه الكاسح في انتخابات مجلس النواب بعدم تقديم مرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية، ثم تراجع عن هذا التعهّد.

في كلا البلدين بدأت عملية الانتقال الديمقراطي متعثّرة ومتخبطة وكلما ازدادت الأخطاء انتعشت قوى الثورة المضادة معتمدة في ذلك على تخوّف القوى الليبرالية واليسارية والقومية من تغوّل الإسلاميين واستئثارهم بالسلطة، بل ومن إقامة دولة دينية على النمط الإيراني تعصف بالحرّيات وتثبت منظومة استبداد تصعب إزاحتها لاعتمادها على المقدس.

فشل الإسلاميون في نفي هذه الاتهامات وتبديد هذه المخاوف لا اعتقادهم أنّ الشعب أعطاهم تفويضا لتطبيق برامجهم وإن على مراحل وصولا للمجتمع الإسلامي المنشود ذي المرجعية الإسلامية التي لم تطرأ عليها اجتهادات تذكر.

أما قوى الثورة المضادة فقد استطاعت أن توظّف هذه المخاوف لخدمة أجندتها ممّنية النفس بإعادة إنتاج النظام القديم وإن بأشكال مختلفة عارضة خدماتها على القوى الديموقراطية العلمانية المذعورة من التهميش السياسي.

تركزت التجاذبات بين الفريقين حول العلاقة بين الدين والدولة وامتدت إلى قضايا أخرى كالأمن والتنمية ووضع المرأة في المجتمع.

لم تنتفع تظلمات الإسلاميين أنّ هدفهم إقامة دولة مدنية ديموقراطية تعيد الكرامة لمواطنيها وترفع عنهم كل أشكال الظلم. اتهموا في مصر "بأخونة" الدولة والنيل من استقلال القضاء والتأسيس لاستبداد جديد أخطر من الذي سبقه، وفي تونس اتهموا بالنيل من حقوق المرأة رغم تأكيد حركة النهضة تمسكها بمجلة الأحوال الشخصية.

لكن ما هي الأسباب الظاهرة والخفية لتعثّر مسار الانتقال الديموقراطي في كل من تونس ومصر؟

صحيح أنّ قوى العهد السابق لم تستسلم تماما للوضع الجديد، وتعمل جاهدة على استعادة مواقعها من جديد مستفيدة من شبكة علاقات خارجية، إقليمية ودولية ومن رأس مال فاسد ومن أجهزة أمنية ومخابراتية فيما اصطلح على تسميته بالدولة العميقة.

كل هذا صحيح لكنّ أداء الإسلاميين لم يخل من أخطاء جسيمة في تحليل الواقع والموازنة بين الخيارات المطروحة، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين:

1. أول هذه الأسباب الافتقار إلى كفاءات إدارية وفكرية بالقدر الذي يسمح بإدارة دواليب الدولة، فالنخب السياسية الإسلامية عانت السجون والمعتقلات والقمع في أبشع صورته، فكان لا بد حين اختارت الانخراط في العملية السياسية أن تقع بين فكّي كماشة: الاعتماد على إطاراتها غير المتمرسّة أو إفساح المجال لبعض قوى العهد السابق لكفاءتها مع التوجس خيفة منها لأنّ المشروع الإسلامي ليس مشروعها واحتمال محاولة إفشاله قائمة.

2. السبب الثاني والأهم هو عدم جاهزية النخب الإسلامية في تحديث منظومتها الفكرية والسياسية

ويظهر هذا في عدة وجوه:

* المرجعية الإسلامية ما زالت ذات طابع إخواني، سلفي وأشعري وفشل جماعة الإخوان المسلمين في الوصول إلى السلطة بعد أكثر من ثمانين سنة من المحاولات لم يدفعها لمراجعة أدواتها المعرفية وحتى إن استنار بعض قادتها فإنّ القاعدة المغرقة في السلفية ترفضهم ويكون مصيرهم التهميش، وفي هذا المجال يحضرنى حديث لأحد قياديي جماعة الإخوان المسلمين إلى مجلة الوطن العربي أعلن فيه أنّ منظومة علم أصول الفقه كما وضعها الإمام الشافعي قد تجاوزها الزمن وأنّ أسس التشريع واستنباط الأحكام يجب أن تتطوّر من أركان ثلاثة هي القرآن والزمان والإنسان. وبعد نشر هذا الحديث أعلنت جماعة الإخوان المسلمين رفضها لمحتواه مع تأكيدها على احترام صاحبه، أمّا الأزهر فقد رد بشكل أعنف داعياً صاحب الحديث إلى التنصل والتراجع عما صرح به، أمّا أكثر الردود شراسة فكانت البيان الذي أصدره الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم آنذاك والذي وصف الحديث بأنّه (مؤامرة على السنة المطهرة وأنّ الرئيس مبارك لن يسمح بها).

* حصل تقارب بين حزب الحرية والعدالة وحزب الوفد وبعض المنظمات الحقوقية في مصر سرعان ما انهار لاعتماد الحزب على نتائج الباهرة في الانتخابات لإملاء شروطه على حلفائه وتنصله مما وعدهم به من تخصيص مناصب نواب لرئيس الجمهورية لقبطي ويساري وامرأة.

* التقارب نفسه حصل في تونس، وأدى إلى حد المشاركة في حكومة ائتلافية إلا أنّ تمسك حركة النهضة بكل الوزارات السيادية والتجاذبات التي رافقت كتابة الدستور أصابت هذا التحالف بالتصدع وقام حليفا النهضة بإسقاط عدة مواد من الدستور حاولت الحركة تمريرها، حتى خيّل لها أنّ رئيس الجمهورية أصبح يقوم في بعض الأحيان بدور زعيم المعارضة.

* بعد قيام الثورة في مصر طالبت القوى السياسية الليبرالية واليسارية بكتابة دستور جديد وانتخاب جمعية تأسيسية لهذا الغرض، فيما التقت جماعة الإخوان المسلمين مع المجلس العسكري في الاكتفاء بتنقيح بعض مواد الدستور والمصادقة عليها في استفتاء شعبي وهو ما حصل. ولفهم أسباب هذا الموقف صرح بعض قياديي جماعة الإخوان المسلمين أنّ الهدف من ذلك هو قطع الطريق على وصول قبطي أو امرأة لمنصب رئاسة الجمهورية.

* نهى الرسول (ص) عن كتابة الحديث فقد روى أحمد ومسلم والترمذي والنسائي عن أبي سعيد الخدري قول الرسول (ص): لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن فمن كتب عني غير القرآن فليمحه. وكان (ص) يستشير أصحابه كثيراً وردد على مسامعهم وفي أكثر من موضع: أنتم أدرى بأمور دنياكم. وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر بحادثة تأبير النخل وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ بقوم يلقحون النخل فقال (لولم تفعلوا لصلح قال: فخرج شيصاً فمرّ بهم صلى الله عليه وسلم فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت كذا وكذا قال: أنتم أعلم بأمر دنياكم).

* أما عن حرية المعتقد فقد أكد عليها القرآن في أكثر من آية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) من سورة البقرة.
- (أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) من سورة النحل.
- (فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر) من سورة الغاشية.
- (فإن حاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعن وقل للذين أتوا الكتاب والأمينين أسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما عليك البلاغ والله بصير بالعباد) من سورة آل عمران.
- (أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) من سورة يونس.

* أما في خصوص حكم الردة فقد تنصر عبيد الله بن جحش الأسدي زوج أم حبيبة بعد إسلامه أثناء هجرة الحبشة ولم يحصل له أي أذى والذين أقتوا بقتل المرتد بعد ذلك حصل عندهم خلط بين جريمة الخيانة العظمى وعقوبتها الإعدام في كل المجتمعات البشرية إلى وقت غير بعيد وجريمة الرأي التي لا يعترف بها الإسلام بصريح القرآن الكريم، ذلك أنّ الذي يغير دينه في تلك الحقبة التاريخية إنّما كان ينقل أسراراً عسكرية من معسكر إلى آخر، ويدخل هذا في باب الخيانة العظمى ولذلك أفتى أبوحنيفة بعد ذلك بعدم جواز قتل المرأة المرتدة لأنها لا تمثل خطراً على المسلمين.

هذه أهم خصائص إسلام الرسالة في مجالي العلاقة بالنص والحريات ولإكمال الصورة يمكن لنا أن نتذكر الطريقة التي عامل بها الرسول (ص) من آذوه، فقد عفا عنهم ولم يحط من قدرهم، فهل صمدت هذه القيم في المراحل اللاحقة؟

هو إزاحة علي بن أبي طالب، والحقيقة بين الرأيين فخلافة أبي بكر على قصرها كانت مرهقة فبالإضافة إلى الشرخ الذي حدث مع الأنصار جاءت حروب الردة والفتوحات لتلقي بظلالها على قرار الخليفة الأول وتجنب ما من شأنه تهديد الاستقرار ولكن بالمقابل لماذا اقتصر مشاوراته للتأكد من صحة اختياره على ثلاثة أشخاص وهم عثمان بن عفان وعبد الرحمان بن عوف وطلحة بن عبيد الله؟ لماذا لم يشاور عليا بن أبي طالب؟

أما بيعة عثمان بن عفان فقد حصر أمرها في ستة من أهل الحل والعقد يختارون من بينهم خليفة، وإذا أمعنا النظر في تركيبة هيئة أهل الحل والعقد هذه أدركنا أنّ ميزان القوى مختل ويميل بشكل واضح صوب عثمان بن عفان فهو تعيين مقنع في شكل شورى معروفة النتائج سلفاً، والهاجس واحد كما في بيعة أبي بكر وبيعة عمر: استقرار الدولة وتجنب الفتنة.

لكن الفتنة سنتهي حكم عثمان في مؤامرة متشابكة الخيوط بدأت بثورة شعبية على الخليفة متهمه إياه بالسكوت على ظلم بني أمية وجورهم على الناس، لكن عثمان رفض التنحي من جهة ورفض أن يرفع عنه الحصار بالقوة منعا لسفك الدماء، فقتل بعد حصار بشع وبويع علي بن أبي طالب بالخلافة وكان كارها لها، واتسم حكمه بعدم الاستقرار وانتهى بقتله على يد الخوارج بعد حرب أهلية امتدت طوال سنوات حكمه الخمس، وخلافاً لسابقه كان أحرص على الشورى منه على استقرار الدولة فكان رجل دعوة قبل أن يكون رجل دولة، وكان رجل مبادئ قبل أن يكون رجل سياسة. لقد كان مختلفاً عن سبقوه وشديد الاختلاف مع من جاء بعده.

الإسلام الأموي

التاريخ المتداول يخبرنا أنّ الدولة الأموية تأسست بعد مقتل علي بن أبي طالب ومجيء معاوية بن أبي سفيان إلى الحكم سنة أربعين للهجرة، إلا أنّ الإراصاصات بدأت قبل ذلك:

* أثناء حصار الثوار لعثمان هب كثير من الصحابة لنصرته وعلى رأس هؤلاء علي بن أبي طالب وابناه الحسن والحسين في حين لم يحرك معاوية ساكناً.

* بعد مقتل عثمان بعث معاوية برسالة لتحريض الزبير وطلحة على علي بن أبي طالب بعد أن بايعته الأغلبية الساحقة من الصحابة، هذا نصها كما أوردها محمد باقر المحمودي في كتابه نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة والكلام موجه للزبير بن العوام: (فإني قد بايعت لك أهل الشام فأجابوا واستوثقوا كما يستوثق الجلب فدونك الكوفة والبصرة لا يسبقك إليها ابن أبي طالب فإنه لا شيء بعد هذين المصريين، وقد بايعت لطلحة بن عبيد الله من بعدك، فأظهدا الطلب بدم عثمان وأعدوا الناس إلى ذلك وليكن منكما الجد والتشمير أظفر كما الله وخذل مناوئكما). كانت هذه المقدمة لمعركة الجمل التي قتل فيها طلحة والزبير.

* رفض معاوية مبايعة علي إلى حين القصاص لدم عثمان، وهو يعلم أنّ الأمة لا يمكن أن تبقى بدون خليفة، فذهب علي إلى الشام لتطبيق قرار عزله فوجد معاوية وجيشه بانتظاره فكانت معركة صفين، ولما لم يتم النصر لأي من الطرفين أعلن معاوية نفسه خليفة للمسلمين قبل أشهر من مقتل علي.

* بعد تنازل الحسن بن علي لمعاوية عن الخلافة حقنا للدماء سن معاوية سنة جديدة وهي لعن علي على المنابر وأعطى عليا كنية جديدة، حولته من أبي طالب إلى أبي تراب.

* امتد حكم معاوية عشرين سنة لم يفتح فيها ملف مقتل عثمان

* قبل وفاته بتسع سنوات حصل معاوية على البيعة لابنه يزيد من بعده مستعملا الإقناع والحجة أحيانا والإغراء أو التهديد أحيانا أخرى، مع علمه بطيشه حتى أنّه صلى بالناس وهو سكران، ويورد ابن عبد ربه في العقد الفريد بعض تفاصيل البيعة (أمير المؤمنين هذا وأشار لمعاوية فإن هلك فهذا وأشار إلى يزيد فمن أبي فهذا وأشار إلى سيفه).

نستنتج مما سبق التحول النوعي الذي طرأ على العالم الإسلامي وخاصة في محيطه العربي في معيشتة كما في فلسفة حياته ونظرته إلى الكون، في مفهومه للنص المقدس ولحياته السياسية. أصبح إسلام الرسالة بعيد المنال وأضحى إسلام الخلفاء الراشدين نادر الظهور، ولقد قامت ثورات وحركات إصلاح مستلهمة إسلام الرسالة وتجارب الخلفاء الراشدين، لكن لم يكتب لها النجاح، في حين استمر نموذج الأمويين في الحكم إلى يومنا هذا، ويعود الفضل في ذلك إلى عبقرية أبي سفيان وواقعيته وحكمته، فلأنه فيلسوف ورجل دولة معاصر اجتمعت فيه عصارة فكر "هوبس" و"ماكيفال" و"كلوزيفيتز"، وهو سابق لهؤلاء جميعا. لقد أوجد معاوية توليفة معجزة بين خصائص النظام القبلي وحياة الامبراطورية فلم تتوسع الفتوحات كما في عهده، وعاش استقرارا لم ينعم به سابقوه، وانتشر مفهومه للسياسة وبقي سائدا إلى اليوم، وخاصة في المحيط العربي ولقد قال ابن خلدون في مقدمته: (وما الملك إلا التغلب والحكم بالقهر)، وأكد أنّ معاوية على حق، وأن عليا على حق، وكذلك الشأن بالنسبة ليزيد والحسين، ودرج على هذا النهج أغلب فقهاء السلطان.

ولمعاوية يعود الفضل في تأسيس علمانية إجرائية تختلف جملة وتفصيلا عن علمانية الغرب، إذ تقصي من منظومة سابقه ما يتنافى والمصلحة ومنطق السلطة وقيم القبيلة.

هذه المنظومة المتكاملة والتي ضمنت الأمن والاستقرار أصبحت عائقا أمام ديمقراطية الدول العربية الثائرة على الاستبداد، ذلك أنّها لم تجد سوى هذا النموذج والذي حنّطه بعض الفقهاء والمفكرين مضيفين عليه طابع القداسة، ولم يكن حظ من خالفه سعيدا، إذ مات عمر بن عبد العزيز مسموما بعد أن أوقف العطايا على أمراء

بني أمية، ومنع لعن علي على المنابر، وقتل معاوية الثاني طعنا بعد أن تبرأ من أبيه ومن جده وجرمهما، وأخذت ثورات الزنج والقرامطة، واشتدت الحرب على الروافض، وتكرر الاستشهاد بحديث الفرقة الناجية.

أما فيما يخص العلاقة بالنص فقد ساء الأمر بعد تضخم الحديث، والذي تزامن مع تنامي الاستبداد، فقد نسبت خمسون رواية إلى السيدة عائشة ومائة وخمسين إلى أبي بكر وأكثر من ثمانية آلاف إلى أبي هريرة الذي أسلم بعد فتح مكة، وإذا سايرنا هذا المنطق يحق لنا أن نتساءل لماذا لم تسند الخلافة إلى أبي هريرة بعد وفاة الرسول(ص)؟

خاتمة

يتبين لنا مما سبق أنّ الفكر السياسي الإسلامي كما تعرفنا عليه من خلال كتب التراث هو بالأساس فكر المسلمين ووليد ظروف تاريخية عاشوها، والإسلام تحدث بشكل عام عن ضرورة إقامة العدل ولم يخض في التفاصيل تاركا أمرها للاجتهاد البشري، كما فعل من سبقونا، ولنا في قول أبي حنيفة عبرة: (أما الصحابة فرأيهم على العين والرأس وأما من جاء بعدهم فهم ناس ونحن ناس).

وليس الفكر السياسي وحده الذي يحتاج إلى إبداع بل المرجعية الإسلامية ذاتها تحتاج إلى إعادة تأسيس وأن يتوسع في البحث عن المقاصد وروح النصوص لا حرفيتها.

لقد أخطأت أوروبا حين أقامت نهضتها على قطيعة مع المسيحية عوض أن تعيد تأويل نصوصها كما فعل منظرو لاهوت التحرر في أمريكا اللاتينية، وهو ما أدى إلى فقر روحي وإلى تنامي ظواهر الاكنتاب والانتحار وانهيار مؤسسة العائلة.

كما فشل النموذج السلفي، ووصل إلى طريق مسدود تجلى بانخراطه في العنف أو تبريره لأنظمة الاستبداد التي تمارس عنف الدولة على نطاق واسع.

لكن بالمقابل يجب أن نبتدع نمودجا نابعا من ذاتنا وتجاربنا التاريخية وشخصيتنا الحضارية مع الاستفادة من إنجازات الآخرين وأخطائهم. وعلى هذا الأساس لم لا نجرب العلمانية المؤمنة في مواجهة الإيمان العلماني الغربي وفق ما بينته الدراسة القيمة للدكتور مصدق الجليدي؟ وكذلك الأمر بالنسبة للنظام الاقتصادي والاجتماعي؟

المراجع:

إضافة للمراجع التي ورد ذكرها يمكن أن نضيف:

- الفتنة الكبرى لهشام جعيط
- مروج الذهب للمسعودي
- الثابت والمتحول لأدونيس
- الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق
- من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث لجورج طرابيشي
- Le désenchantement du monde de marcel Gauchet.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط – المملكة المغربية
ص.ب: 10569
هاتف: 00212537779954
فاكس: 00212537778827
info@mominoun.com
www.mominoun.com